

Distr.: General
20 June 2024
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2024

27 تموز/يوليه 2023-24 تموز/يوليه 2024

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدّم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لقرار الجمعية العامة 1823 (د-17) وقرار المجلس 1817 (د-55) والمرفق الثالث لقرار المجلس 46/1998 واللجان الإقليمية الخمس مكلفة بولاية تعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، والتشجيع على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ودعم التنمية المستدامة عن طريق الإسهام في سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما بين بلدانها الأعضاء والمناطق دون الإقليمية.

وقبل ست سنوات من الموعد النهائي المحدد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي يحل في عام 2030، يعاني العالم من نزاعات متعددة وتوترات جيوسياسية وشكوك اقتصادية مستمرة، والآثار التي خلفتها أزمة الكوكب الثلاثة. ومن هذا المنطلق، يسير التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف بعيداً عن المسار الصحيح بشكل مثير للقلق، ويتسم هذا التقدم بالهشاشة والتفاوت في جميع المناطق. وفي هذا السياق المعقد والمتطور باستمرار، واصلت اللجان الإقليمية الارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في الجمع بين الدول الأعضاء لتيسير الحوار السياساتي وتحقيق توافق الآراء بشأن الحلول الرامية إلى توجيه العالم نحو مسار شامل للجميع ومستدام وقادر على الصمود بحلول عام 2030 من خلال التعاون الإقليمي.

ويقدم التقرير لمحة سريعة عن حالة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المناطق، ويسلط الضوء على العمل المنجز والتقدم المحرز في ثلاثة مجالات مواضيعية واسعة النطاق، ويقدم لمحة عامة عن التعاون الأقاليمي والخطوات التي اتخذتها اللجان الإقليمية، في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها، لكي تتجز بشكل فعال الهدف الطموح المتمثل في تحقيق الإصلاح على الصعيد الإقليمي.

* قُدّم هذا التقرير لأغراض التجهيز بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب فنية بينما كان المكتب التنفيذي للأمين العام يجري استعراضه الموضوعي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150724 020724 24-11138 (A)



أولاً - السياسة والتحليل

ألف - الارتقاء إلى مستوى التحدي: بناء مجتمعات شاملة للجميع ومستدامة وقادرة على الصمود بحلول عام 2030 من خلال التعاون الإقليمي

1-1 حالة المسيرة نحو عام 2030

1 - ثمة فترة طويلة من انخفاض النمو تلوح في الأفق بشدة، فمن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من معدل يقدر بنحو 2,7 في المائة في عام 2023 إلى 2,4 في المائة في عام 2024⁽¹⁾، في وقت لا يزال فيه العالم عرضة لصدمات مترامنة، ومخاطر متشابكة بشدة، وتآكل القدرة على الصمود.

2 - وحيث إن نسبة غايات أهداف التنمية المستدامة التي تسير في مسارها الصحيح على مستوى العالم لا تتجاوز 15 في المائة، وفي ضوء أزمة الكوكب الثلاثة التي تتصاعد حدها وتتمثل في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، فضلاً عما تخلفه النزاعات التي تتصاعد حدها من آثار اجتماعية واقتصادية، فإن سرعة ونطاق الجهود الرامية إلى تسريع ونيرة تحقيق الأهداف في المسيرة نحو عام 2030 لا يتناسبان بأي حال من الأحوال مع جسامة التحديات. وثمة غياب للأساسيات اللازمة لتحقيق الأهداف والالتزامات المتفق عليها عالمياً في مجال المناخ، بما في ذلك تحقيق قفزة نوعية في التمويل، وإنشاء هيكل مالي عالمي عادل وشامل للجميع وتفعيل التعاون السلمي.

3 - وهناك ضعف يفت في عضد روح القيم المشتركة والتعاون المعزز الرامي إلى التصدي الجماعي للتحديات العالمية، ويستمر التعاون الإقليمي ودون الإقليمي باعتباره حجر الأساس لبناء تعددية الأطراف التي تجمع البلدان معا لمواجهة التحديات المشتركة العابرة للحدود. ومن هذا المنطلق، يوفر مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2024، منتدى لقيادة العالم لرسم حلول متعددة الأطراف من أجل غد أفضل.

2-1 لمحة عامة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق: لوحة المتابعة الإقليمية بشأن حالة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف

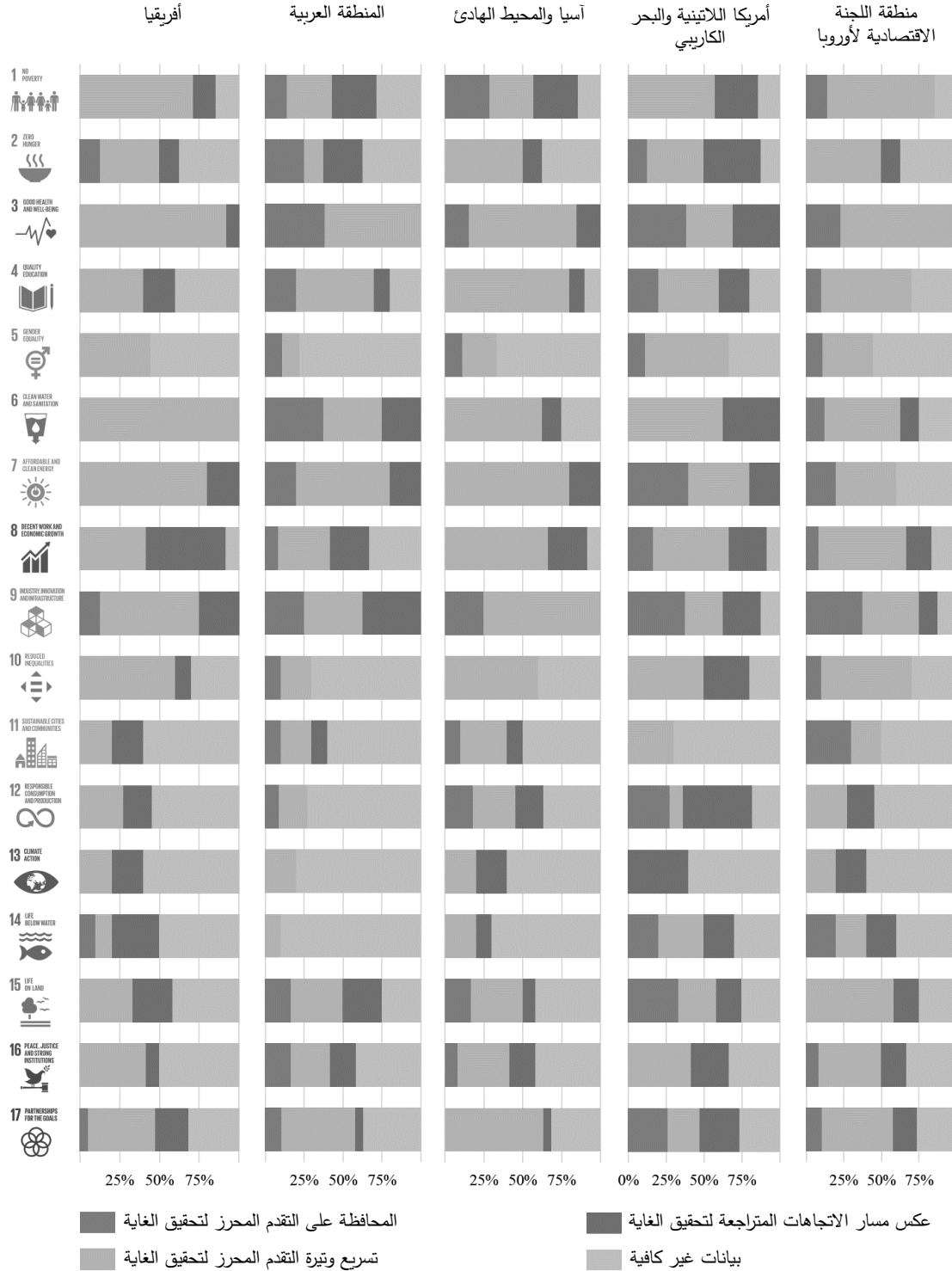
4 - وكان مصير التقدم المحرز هو التوقف أو التراجع في مواجهة أزمات متتالية في أكثر من 30 في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فمن غير المرجح أن يحقق العالم هذه الغايات بحلول عام 2030.

5 - وعلى الرغم من السبيل الصعب للمضي قدماً، فالعالم أمامه لحظات من الأمل والفرص، يستفيد فيها من الإعلان السياسي المعنون "التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة: الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة"، ويحافظ على الالتزامات المحددة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، من أجل الارتقاء إلى مستوى التحدي بقيادة سياسية جريئة وتضامن متجدد وجهود طموحة ترمي إلى تغيير مجرى الأمور وإعادة وضع العالم على مسار جديد يؤدي إلى تحقيق الأهداف.

(1) World Economic Situation and Prospects 2024 (United Nations publication, 2024)

6 - ويقدم هذا الفرع لمحة عامة عن حالة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق الخمس (انظر الشكل أدناه)، تليها لمحة سريعة عن التقدم المحرز في كل منطقة، من خلال تسليط الضوء على المجالات التي أحرز فيها تقدم والمجالات التي حدث فيها تقصير.

النسبة المئوية للتقدم المحرز في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة في عام 2024



المصادر: منصات بيانات اللجان الإقليمية بشأن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف، متاحة على الروابط التالية:
<https://ecastats.uneca.org/africaundata/SDGs>; <https://arabsdgmonitor.unescwa.org/>;
<https://data.unescap.org/>; <https://agenda2030lac.org/estadisticas/index.html>; and
<https://w3.unecce.org/sdg2024>.

ملاحظات: يشجع القراء على وضع النقاط التالية في اعتبارهم عند مقارنة التقدم المحرز بين المناطق الخمس: (أ) ربما استخدمت مجموعات مختلفة من المؤشرات في إطار كل هدف تبعاً لتوافر البيانات في كل منطقة؛ (ب) يُقيم التقدم المحرز في ضوء مجموعة القيم المستهدفة الخاصة بكل منطقة؛ (ج) بعض البلدان لديها عضوية في لجنيتين إقليميتين. للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول البيانات الأساسية والمنهجية، انظر المصادر المبينة أعلاه.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

7 - على الرغم من تراجع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد أحرز بعض التقدم في أفريقيا في 13 هدفاً من أصل الأهداف البالغ عددها 17 هدفاً. ومع ذلك، فقد كان مصير التقدم المحرز هو التوقف أو التراجع في الأهداف 7 (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف 13 (العمل المناخي). وقد شهد الهدفان 2 (القضاء على الجوع) و 3 (الصحة والرفاه) تقدماً أفضل نسبياً مقارنة بسائر الأهداف. وهناك قصور يعترى التقدم الإجمالي الذي أحرزته أفريقيا في تنفيذ الأهداف، والقارة معرضة لخطر عدم تحقيق أي من الأهداف بحلول عام 2030. وفيما يتعلق بغايات أهداف التنمية المستدامة، هناك 4 غايات فقط من أصل 169 غاية تسير على المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيقها، في حين أن هناك حاجة إلى إسراع وتيرة التقدم المحرز لتحقيق 111 غاية من تلك الغايات. ولا توجد بيانات كافية لقياس التقدم المحرز في تحقيق 54 غاية من أصل 169 غاية. وبالإضافة إلى ذلك، يتفاوت التقدم المحرز في القارة باختلاف المناطق دون الإقليمية، حيث يظهر الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا أداءً أفضل نسبياً مقارنة بسائر المناطق دون الإقليمية.

منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

8 - لا يزال التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عام 2030 يتسم بالتفاوت والقصور داخل المنطقة. ومن المتوقع عموماً ألا تحقق منطقة آسيا والمحيط الهادئ سوى ثلث غايات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

9 - ويُظهر التحليل الذي أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن 8 في المائة فقط من الغايات تسير على المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيقها. وإذا وصلت المنطقة السير على المسار الحالي، فإنها ستقوت على نفسها فرصة تحقيق 60 في المائة من الغايات، ولا يمكن قياس التقدم المحرز في نحو 32 في المائة من الغايات بسبب عدم كفاية البيانات. وقد اتخذت خطوات إيجابية نحو القضاء على الفقر (الهدف 1) وتعزيز الصناعة المستدامة والابتكار والبنى التحتية (الهدف 9). ويمثل عكس مسار الاتجاهات المتدهورة بشأن الهدف 13 (العمل المناخي) أولوية فورية للمنطقة. ويتعين على المنطقة أيضاً التصدي للتفاوتات الكبيرة بين البلدان وداخلها لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وتظهر الدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة بارزة ضمن المجموعات المختلفة، لأنها تواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10 - وفي حين أن التقدم العام بطيء، فإن قصص النجاح في فرادى البلدان توضح المسارات المؤدية إلى تعزيز نظم البيانات والسياسات من أجل تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

11 - أدت الرياح المعاكسة العاتية إلى إعاقة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة. وما برح التقرير المرحلي للأهداف⁽²⁾ لعام 2024 يظهر أداء متدهوراً. ومن المتوقع ألا تحقق المنطقة سوى 20 غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، أو 17 في المائة فقط من الغايات القابلة للقياس، مقارنة بـ 21 غاية تم تقييمها على أنها تسير على المسار الصحيح في عام 2023 و 26 غاية في عام 2022. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق 80 غاية. وارتفع عدد الغايات التي تظهر تراجعاً في الأداء في المنطقة من 15 إلى 17 غاية في عام 2023. وتوافر البيانات آخذ في التحسن، إذ انخفض عدد المؤشرات العالمية التي لا يمكن تقييمها من 77 إلى 71 مؤشراً.

12 - ولا يزال التقدم غير الكافي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مستمراً في عدة مجالات. فلا توجد غاية تسير على المسار الصحيح في تحقيق الأمن الغذائي (الهدف 2). وتحرز معظم الغايات المتعلقة بالطاقة تقدماً شديداً البطء. ويجب على المنطقة التصدي للتفاوتات في تحقيق الغايات في مجال التعليم. ويسير التقدم على المسار الصحيح في حالة اثنتين فقط من الغايات المناخية والبيئية (الغايتان 14-6 و 14-ب) بينما يجب عكس مسار الاتجاه السائد في سبع غايات.

منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

13 - تحسّن توافر البيانات المصنفة في المنطقة على مر السنين، حيث ارتفعت نسبته من 50 في المائة في عام 2020 إلى 65 في المائة في عام 2023. ومن أصل 102 غاية (من أصل 169 غاية) تسمح برصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هناك 27 غاية تسير على الطريق الصحيح، و 54 غاية قيد التنفيذ، و 21 غاية تشهد تراجعاً وتخرج عن المسار الصحيح. ويُظهر الهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه) تقدماً لا بأس به، ويوشك أن يصل إلى مستويات الإنجاز المتوقعة. وإذا ما بُذلت جهود ملموسة، فقد تصل ثلاثة أهداف أخرى، وهي الأهداف 4 و 6 و 11 إلى مستويات الإنجاز المتوقعة في السنوات المقبلة. وسجلت المنطقة تحسناً مطرداً في معدلات الالتحاق بالمدارس وإتمام الدراسة. وزادت نسبة إتمام الدراسة في المرحلة الابتدائية واقترن ذلك بفجوة صغيرة بين الجنسين؛ وفي المقابل، لا تزال معدلات إتمام الدراسة في المدارس الإعدادية منخفضة نسبياً⁽³⁾. وفيما يتعلق بالهدف 1، تصاعدت نسبة الفقر المدقع في المنطقة من حوالي 9,5 في المائة في عام 2015 إلى 18,1 في المائة في عام 2023. ومنذ عام 2000، طرأت تحسينات كبيرة في حصول السكان على الكهرباء والوقود النظيف (الهدف 7) في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، في جميع أنحاء المنطقة. وفي المقابل، لا يزال بعض سكان الريف يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الكهرباء (17 في المائة) والوقود النظيف (21 في المائة).

(2) Sustainable development in the UNECE region: Facing a Headwind in 2024 (United Nations) (2) publication, 2024).

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة، متاح عبر الرابط التالي: <https://arabsdgmmonitor.unescwa.org>

منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

14 - تسلط أحدث توقعات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الضوء على أن 22 في المائة فقط من غايات أهداف التنمية المستدامة التي تتوفر بيانات بشأنها من المرجح أن تتحقق بحلول عام 2030، وأن 46 في المائة من الغايات تظهر اتجاهاً إيجابياً ولكن يلزم تسريع وتيرة تحقيقها، وأن هناك تراجعاً في أداء 32 في المائة من الغايات. وتشمل الأهداف التي ترد بشأنها أكثر التوقعات إيجابية بحلول عام 2030 الأهداف 3 و 7 و 9 و 15، في حين تسجل مخاطر الإخفاق أعلى مستوياتها للهدفين 12 و 13. وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر (الهدف 1)، والجوع (الهدف 2)، والتعليم (الهدف 4)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والمياه والصرف الصحي (الهدف 6)، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، وعدم المساواة (الهدف 10)، والتحضر المستدام (الهدف 11)، والسلام والعدل (الهدف 16)، تسيير في الاتجاه الصحيح، ولكنها تتطلب تسريع وتيرة العمل إذا ما أُريد تحقيق الغايات بحلول عام 2030. ويؤدي سياق انخفاض النمو على الصعيد الإقليمي، الذي يقترن بنمو اقتصادي متوقع بنسبة 1,9 في المائة لعام 2024، وتباطؤ توفير فرص العمل واستمرار ارتفاع التفاوتات، إلى إيجاد ظروف تتطوي على تحديات أمام هذه الأهداف. وقد عاد معدل الفقر في المنطقة إلى مستويات ما قبل الجائحة ولكنه لا يزال يؤثر على ما يقرب من 30 في المائة من سكان المنطقة أو 180 مليون شخص من بينهم 70 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع.

3-1 تسريع وتيرة التحولات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

15 - يقدم هذا الفرع، الذي يتمحور حول ثلاثة مجالات مواضيعية واسعة النطاق، موجزا لأمثلة مختارة من العمل الذي اضطلعت به اللجان الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

1-3-1 تمويل التعافي المستدام والقدرة على الصمود

16 - في سياق اتساع فجوات تمويل أهداف التنمية المستدامة والاستثمار فيها، وهي فجوات يقدر بأنها تتراوح من 2,5 إلى 4 تريليونات دولار سنوياً⁽⁴⁾، فإن أعباء الديون وارتفاع تكاليف الاقتراض قد أدت إلى عكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس.

17 - وفي هذا السياق، أسهمت اللجان الإقليمية في دفع جهود تنفيذ خطة تمويل التنمية في المناطق من خلال تحليل البيانات والحوارات السياساتية والدعوة إلى اتباع نهج مبتكرة من أجل تمكين الاقتصادات من التكيف مع الصدمات وتحقيق نمو سريع وتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما عملت هذه اللجان مع مصارف التنمية الإقليمية لتعزيز الحوار حول مسارات الاستثمار المستدام وإصلاح الهيكل المالي الدولي.

18 - ففي منطقة أفريقيا، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمبادرات للدعوة من أجل التصدي بفعالية للتحديات في المجالات التي تتقاطع فيها الديون والمناخ والتنمية.

(4) *Financing for Sustainable Development Report 2024: Financing for Development at a Crossroads* (United Nations publication, 2024).

- 19 - وفيما يتعلق بإدارة الديون التي يمكن تحملها، دعمت اللجنة مبادرة التحالف بشأن القدرة على تحمل الديون للدعوة إلى إصلاح هيكل الديون السيادية على الصعيد العالمي. وقد دعا التحالف إلى إدراج بنود تتعلق بالطوارئ المناخية، والنظر في مبادلة الدين بتدابير حفظ البيئة في جميع الديون السيادية الجديدة، واعتماد نهج من نُهج الميزنة المستدامة. وبالتعاون مع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، أسهمت اللجنة في بناء قدرات مقرري السياسات من أجل التعاون الفعال مع وكالة تقدير الجدارة الائتمانية والمستثمرين.
- 20 - وفي مجال تعبئة الموارد المحلية، ساعدت اللجنة إثيوبيا في وضع اللامسات الأخيرة على إعلانها الخاص بالضرائب على الممتلكات، وساعدت بنن وزامبيا في وضع خطط عمل لتحسين حوكمة النفقات الضريبية.
- 21 - وفي إطار تعميق أسواق رأس المال المحلية للمساعدة في توجيه رأس المال الخاص إلى القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد، أسهمت اللجنة في بناء قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية في السوق في إثيوبيا من أجل تشغيل أول حافظة صكوك في بورصة الأوراق المالية في البلد. وفي غينيا، دعمت اللجنة الجهود المبذولة لتحسين إدارة المخاطر السيادية من أجل إيجاد التمويل وتقييم مدى تأهب البلد لعملية تقدير الجدارة الائتمانية السيادية.
- 22 - وفي مجال تمويل المناخ، تعمل اللجنة مع الدول الأعضاء على تحويل رأس مالها الطبيعي الكبير إلى نقود من خلال الوصول إلى أسواق رصيد الكربون. وتشمل هذه الجهود تطوير سوق وطني للكربون في ملاوي، وتطوير مخزون من أرصدة الكربون الأزرق القابلة للتداول التجاري في سان تومي وبرينسيبي، ووضع خطوط أساس للانبعاثات، وإعداد بروتوكول منسق في زامبيا لدعم سلامة سوق الكربون لفائدة لجنة المناخ في حوض الكونغو.
- 23 - وفي المنطقة العربية، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الدعم لمصر لتصميم أول استراتيجية وطنية متكاملة للتمويل. واستخدم أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني مجموعات أدوات اللجنة لتحسين آثار توزيع بنود الميزانية وتعزيز كفاءتها، وتحسين تخطيط الاستثمار لإحداث أقصى قدر من الأثر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين استهداف الإصلاحات الهيكلية. كما استفاد الأردن من هذه الأدوات في إجراء تقييم لتمويل التنمية، وهو إجراء يمهد الطريق لصياغة استراتيجية وطنية للتمويل. وتستفيد عُمان أيضاً من الأدوات في تقييم خطتها الخمسية ورؤية 2040. واعترافاً بالقيمة المضافة التي توفرها أدوات اللجنة في مجال تمويل التنمية، فقد أدرجت هذه الأدوات في التوجيهات العالمية المتعلقة بأطر التمويل الوطنية المتكاملة، وأدرجت مجموعة أدوات اللجنة الخاصة بمعلومات الميزانية المتكاملة في التوجيهات العالمية المتعلقة بقياس مصداقية الميزانية بوصفها أداة رائدة لتعزيز كفاءة الإنفاق العام والتخطيط المالي.
- 24 - واستعداداً لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المقرر عقده في عام 2023، أصدرت اللجنة نداء مشتركاً مع اتحاد المصارف العربية لتشجيع المصارف العربية على مواءمة ما لا يقل عن تريليون دولار من قروضها مع أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم توسيع نطاق تمويل هذه الأهداف في المنطقة⁽⁵⁾. ويشجع النداء على تمويل التحولات الرئيسية في مجالات الحماية الاجتماعية والطاقة والتعليم والنظم الغذائية والتحول الرقمي والتنوع البيولوجي والطبيعة.

(5) انظر www.unescwa.org/news/union-arab-banks-encourage-arab-banks-provide-target-1-trillion-sdg-financing-region

25 - وفي إطار تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة التوازن بين أولويات الإنفاق الاجتماعي، تدعم اللجنة، من خلال مرصدها المعني بالإنفاق الاجتماعي، الدول الأعضاء في تحليل مدى إنصاف وكفاءة وفعالية السياسة المالية والميزنة في المنطقة مع تحسين القدرة على مواجهة التحديات المالية الكلية وأوجه القصور في الإنفاق الاجتماعي. وقد أسفر هذا العمل عن قيام الأردن وتونس والكويت بتفعيل مرصد الإنفاق الاجتماعي لتعزيز الإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية الرئيسية.

26 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدعم التقني لبناء القدرات الوطنية في مجال تطوير أدوات مبتكرة لتمويل المناخ وأهداف التنمية المستدامة. وتضمن ذلك إقامة شراكة اللجنة مع هيئة تنظيم الأوراق والأسواق المالية في كمبوديا لإطلاق برنامج كمبوديا لتسريع السندات المستدامة من أجل دعم الجهات الخاصة المصدرة للسندات الخضراء ووضع إطار للسندات الخضراء العامة في بوتان وسري لانكا وطاجيكستان. وقدمت اللجنة التدريب لمسؤولين حكوميين وممثلين عن القطاع الخاص في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ وسياسة الإبلاغ عن القرارات في سري لانكا، وفي مجال الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة لتمويل المناخ في ساموا، وفي مجال زيادة الإيرادات الضريبية من النظم الضريبية الرقمية في باكستان، وفي مجال دمج المخاطر المناخية في تحليل الاستقرار المالي الذي يجريه المصرف المركزي في منغوليا.

27 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي إطار جهودها الرامية إلى التصدي لتحديات تمويل التنمية في المنطقة، تعاونت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إعداد تقرير مشترك بعنوان "الدين العام والضائقة الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، وهو التقرير الذي حلل الآثار التي يخلقها تزايد ضغوط خدمة الديون على التنمية. وعُرضت الحلول المقترحة لتسوية الديون السيادية وإعادة هيكلتها على السلطات في حلقة دراسية إقليمية معنية بالسياسة المالية، عقدت في عام 2023. كما قدمت اللجنة الدعم لعقد اجتماع لوزراء مالية جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بقيادة الرئاسة المؤقتة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، لمناقشة السياق الاقتصادي والمالي للمنطقة والإصلاحات المقترحة للهيكل المالي الدولي.

28 - وتقوم اللجنة بتعزيز التعاون الإقليمي في المسائل الضريبية وتعمل بوصفها أمانة فنية ومنسقا للفريق العامل التابع للمنبر الإقليمي للتعاون الضريبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويسعى المنبر الذي أنشئ في عام 2023 إلى تعزيز التعاون الإقليمي في المسائل الضريبية الدولية وتعبئة الموارد المحلية. وفي مجال تمويل المناخ، نشرت اللجنة طبعة 2023 من "دراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" حول موضوع "تمويل التحول المستدام: الاستثمار من أجل النمو والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ". ويقدم التقرير لمحة عامة عن الآثار الاقتصادية الطويلة الأجل للخدمات المناخية في البلدان الأكثر ضعفاً، ويركز على أمريكا الوسطى والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي، ويقدم مقترحات لتمويل الاستثمارات التي تعزز النمو والإجراءات المتعلقة بالمناخ.

29 - ونشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في منطقتها، إطاراً قانونياً للشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم أهداف التنمية المستدامة ودليلاً عملياً بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق التعافي الاقتصادي المستدام وإعادة الإعمار دعماً للأهداف، وقد تمت إقرار الإطار والدليل في الدورة السابعة لفرقة العمل المعنية بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في كانون الأول/ديسمبر 2023.

وتتضمن المبادئ التوجيهية توصيات سياساتية حول سبل تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال مرحلة إعادة الإعمار في سياقات ما بعد الكوارث وما بعد الحروب.

30 - ويتزايد استخدام منهجية اللجنة لنظام تقييم الشراكة بين القطاعين العام والخاص والبنية التحتية وتصنيفهما لتقييم مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وعُرض ما يقرب من 50 مشروعاً من 33 بلداً في المنتدى الدولي السابع للشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي عقدته اللجنة في أثينا في أيار/مايو 2023.

31 - وبهدف مواصلة تطوير البنية التحتية مع المعايير البيئية والإسهام في تخضير القطاع المالي، وضعت اللجنة مجموعة من المبادئ للتمويل الأخضر لمشاريع العقارات المستدامة والبنية التحتية والتحول الحضري المستدام، وقد أقرت لجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي هذه المشاريع في دورتها الرابعة والثمانين في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

32 - وتعزيزاً للتنمية والتعاون المستدامين بشأن الأحواض العابرة للحدود، نظمت اللجنة بالتعاون مع مصارف التنمية المتعددة الأطراف وشركاء آخرين في كانون الأول/ديسمبر 2023، حلقة عمل عالمية ثانية حول تمويل ومالية التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، ركزت على تعبئة رأس المال العام والخاص لأغراض التعاون بشأن المياه العابرة للحدود وإدارتها.

2-3-1 تعزيز التحول العادل في مجال الطاقة من خلال السياسات والشراكات

33 - في منطقة أفريقيا، تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين، بدعم إنشاء منبر لمساعدة البلدان الأفريقية في تصميم خطط التحول في مجال الطاقة. وتجري اللجنة، بالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تقييماً من أجل توفير توجيهات لأعضاء الجماعة فيما يتعلق باستراتيجيات التحول في مجال الطاقة.

34 - وفي إطار الجهود الرامية إلى حشد القطاع الخاص للاستثمار في مجال التحول في قطاع الطاقة، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مناسبة جانبية على هامش المؤتمر العالمي لترابط شبكات الطاقة، الذي عقد في بكين في أيلول/سبتمبر 2023، لعرض مشاريع الطاقة والبنية التحتية الكبرى على المستثمرين الصينيين. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة، خلال المنتدى العالمي للاستثمار الذي عقد في أبو ظبي في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بتعريف المستثمرين المحتملين بالفرص المتاحة في مشاريع الطاقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في بلدان أفريقية مختارة.

35 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، ساعدت اللجنة في بناء قدرات 15 من خبراء تنظيم الطاقة ومقرري السياسات من ثمانية بلدان أفريقية على تطبيق أداة من أدوات التخطيط لتحليل البيئة التنظيمية وإصلاح البنية التحتية للطاقة. وأجرت اللجنة، بالتعاون مع مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، دراسة حول دور مجتمعات الطاقة في التحول في مجال الطاقة في أفريقيا، بهدف تحديد مجالات الاستثمار وتصميم تدخلات في مجال بناء القدرات.

36 - وفي المنطقة العربية، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الدول الأعضاء في تعزيز دور المعادن والمواد الخام كعناصر للتحول في مجال الطاقة وتنسيق الإجراءات الوطنية على الصعيد الإقليمي من خلال فريق الخبراء الإقليمي المعني بالصناعات الاستخراجية وأسبوع المناخ في الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا لعام 2023. وتسعى اللجنة من خلال عملها إلى تعزيز صياغة الأطر السياساتية الوطنية لتحويل قطاع الطاقة الاستخراجية والانتقال إلى نظم طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وحديثة.

37 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع البلدان على وضع سيناريوهات لتسريع وتيرة التحول العادل والشامل للجميع في مجال الطاقة من خلال خرائط طريق وطنية ترمي إلى تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، وهي متاحة حالياً في تسعة بلدان وثمانية مدن. وتعزيزاً لتسريع وتيرة التحول في مجال الطاقة، أطلقت اللجنة خريطة طريق لممرات الطاقة الخضراء لشمال شرق آسيا تتضمن سيناريوهات مختلفة للربط عبر الحدود، في إطار تنفيذ خريطة الطريق الإقليمية الخاصة بها بشأن الربط بين شبكات الطاقة الكهربائية. والعمل جارٍ على دعم تطوير شبكة الطاقة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا مع التركيز على تعزيز التداول التجاري المتعدد الأطراف للطاقة وتحسين التكامل بين موارد الطاقة المتجددة. وأسفرت الشراكة مع أمانة الرابطة عن وضع مجموعة من المبادئ للتنمية المستدامة للمعادن، أقرتها الدول الأعضاء في الرابطة على المستوى الوزاري في عام 2023. وأسهمت اللجنة واللجان الإقليمية الأخرى، بوصفها جزء من الفريق العامل المعني بتحويل الصناعات الاستخراجية لأغراض التنمية المستدامة، في مجموعة أدوات شبكية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن التنمية الآمنة والمستدامة للمواد ذات الأهمية البالغة لإحداث التحول في مجال الطاقة.

38 - ومن خلال آلية التعاون الإقليمي بشأن النقل المنخفض الكربون، تعمل اللجنة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين لتأمين التحول إلى النقل المنخفض الكربون وتكنولوجيات الطاقة النظيفة والخدمات اللوجستية. وتُستكمل هذه الجهود بالتعلم من الأقران وتبادل الخبرات في إطار مبادرة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنقل الكهربائي. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت اللجنة تعمل على توجيه الاستثمارات نحو التنمية المستدامة، بسبل منها تقديم الدعم للحكومات لرصد الاستثمارات وتقييمها والموافقة عليها باستخدام مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام وحشد الشركات من خلال الميثاق الأخضر للأعمال التجارية في آسيا والمحيط الهادئ.

39 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حددت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قطاعات إنتاجية استراتيجية لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن شأنها، إذا ما نُفذت على نطاق واسع، أن تعزز النمو وتحقق مكاسب على نطاق مجموعة متعددة من أهداف التنمية المستدامة. ومن بين هذه القطاعات التحويلية، يضطلع قطاع التحول في مجال الطاقة والقطاعات ذات الصلة بدور مهم، بسبل منها تعزيز الطاقات المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وفي تموز/يوليه 2023، أطلقت اللجنة الموجز السياسي المعنون "استخراج الليثيوم وتصنيعه: الفرص والتحديات لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، وهو يقدم مبادئ توجيهية لمقرري السياسات، بشأن التنمية الإنتاجية المتعلقة بالليثيوم وفرص تحقيق قيمة مضافة. كما تقدم اللجنة مساعدة تقنية عابرة للحدود إلى البلدان التي تشكل ما يُسمى "مثلث الليثيوم" (الأرجنتين وبوليفيا ودولة - المتعددة القوميات) وشيلي) من خلال منتدى الحوار التقني الدائم المعني بالابتكار والتطوير التكنولوجي والقيمة المضافة لاستغلال الليثيوم، الذي يشجع الابتكار والتطوير التكنولوجي والقيمة المضافة، ومن خلال الدراسات التقنية ودورة تدريبية على الإنترنت.

40 - وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في منطقة اللجنة، بعمل يهدف إلى إنشاء بنية تحتية للطاقة قادرة على الصمود، مع ضمان الوصول العادل إلى طاقة نظيفة وموثوقة وميسورة التكلفة للجميع. وجرى تقديم الدعم من خلال تقارير ومبادئ توجيهية ودراسات حالة متعددة من أجل تقرير السياسات المتعلقة بنظم

الطاقة القادرة على الصمود والمحايدة من حيث الأثر الكربوني، ومن ثم الإسهام في المناقشات داخل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومجموعة العشرين، والدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبدأت اللجنة، بالتعاون مع شركاء آخرين، في تطوير منصة تعمل بالذكاء الاصطناعي لدعم مقرري السياسات في جهودهم الرامية إلى بناء نظم طاقة قادرة على الصمود. وفي حزيران/يونيه 2023، شكلت فرقة عمل معنية بالهيدروجين، تضم مجموعة من الخبراء من عدة قطاعات، وتركز على التصنيف وتطوير سلاسل القيمة وتحقيق أوجه التآزر مع مصادر الطاقة المتجددة.

41 - وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2023 نظام الأمم المتحدة لإدارة الموارد، الذي وضعه فريق الخبراء المعني بإدارة الموارد التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، كمعيار عالمي للإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد الطبيعية. ويوفر النظام مفردات مشتركة وإطاراً لتقييم وتحسين أداء أنشطة استخراج وتجهيز الموارد في مجال الاستدامة.

42 - وقدمت الشراكة التي تقودها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا الدعم إلى أرمينيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان لدراسة مدى استعداد صناعة سلسلة الإمداد في قطاع البناء لتقديم المواد والتقنيات والمعدات اللازمة للمباني العالية الأداء وربط كفاءة استخدام الطاقة في المباني بالمساهمات المحددة وطنياً المزمع تقديمها بموجب اتفاق باريس.

3-3-1 تعزيز التنمية الاجتماعية وعدم ترك أحد خلف الركب

43 - في منطقة أفريقيا، تدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء في بناء القدرات من أجل تطوير سياسات وتدخلات تركز على الإنصاف وتستهدف الفئات السكانية الضعيفة. وفيما يتعلق بالشباب، قدمت اللجنة الدعم التقني للدول الأعضاء من أجل تسريع وتيرة تنفيذ خريطة طريق الاتحاد الأفريقي لتسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب. وبفضل الدعم التقني المقدم من اللجنة، أجرت خمس دول أعضاء⁽⁶⁾ تحليلات لمرونة الميزانية بشأن الاستثمار المطلوب بهدف إدماج النتائج في عمليات الميزنة لعام 2024.

44 - وفيما يتعلق بالمساائل الجنسانية، أجرت اللجنة دراسة حول البعد الجنساني لبرنامج للتخفيف من حدة آثار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في غينيا، مع التركيز على الوصول إلى ملكية الأراضي ومشاركة المرأة في الأمن الغذائي والأعمال التجارية الزراعية. وفي أيلول/سبتمبر 2023، نظمت اللجنة حلقات عمل موجهة نحو بناء القدرات في مجال المساائل الجنسانية والرقمنة لفائدة 83 من مقرري السياسات وممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في جنوب أفريقيا وسيشيل وليسوتو. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة دراسة حول الاستفادة من الرقمنة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء أفريقيا، وقدمت أمثلة ملموسة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تدفع جهود التنمية وتوفر الفرص، لا سيما للنساء.

(6) بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، والنيجر.

- 45 - وفيما يتعلق بتعزيز التنمية المحلية من أجل إقامة اقتصادات قادرة على الصمود، قدمت اللجنة الدعم في مجال بناء القدرات لثمانى دول أعضاء⁽⁷⁾ من أجل إجراء استعراضات محلية طوعية لتيسير إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة، ورصد الإجراءات المحلية والتصدي لتحديات التنمية المحلية.
- 46 - وفي المنطقة العربية، تشكل التحديات الهيكلية الطويلة الأمد في اقتصادات المنطقة، وضعف الأداء في تحقيق النمو وتوفير فرص العمل، وارتفاع مستويات التفاوت، وعدم كفاية السياسات المالية لإعادة التوزيع، عقبات كبيرة أمام تحقيق النمو الشامل للجميع. وفي هذا السياق، تدعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الدول الأعضاء في إصلاح نظم الحماية الاجتماعية الوطنية من خلال تحديد احتياجات الإصلاح البالغة الأهمية واقتراح خيارات إصلاح قابلة للتطبيق ومحددة التكاليف. وتحقيقاً لهذه الغاية، أطلقت اللجنة في عام 2023 الملف القطري الشامل لنظم الحماية الاجتماعية الوطنية والإصلاحات في الأردن، والذي مكن من إجراء حوار قائم على الأدلة مع الحكومة حول احتياجات وخيارات الإصلاح، وهو ما أسهم في الاستعراض الجاري للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في البلد.
- 47 - وفي إطار مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، أدى الدعم الذي تقدمه اللجنة للدول الأعضاء إلى قيام تونس واليمن بتحديد التحسينات التي يمكن إدخالها على نظم الحماية الاجتماعية لتعزيز كفاءتها وشمولها للجميع؛ واعتماد الأردن خطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن؛ وقيام لبنان بموافاة برلمانه بتعديلات على قانون العمل تهدف إلى تحسين مشاركة المرأة في الميدان الاقتصادي؛ وإحراز الإمارات العربية المتحدة تقدماً ملحوظاً في ترتيبها في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، حيث انتقلت من المركز 120 إلى المركز 68.
- 48 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حدد مؤتمر السكان لآسيا والمحيط الهادئ التحولات الديموغرافية العميقة المتمثلة في الشيخوخة السريعة وانخفاض الخصوبة. وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دعم البلدان في وضع سياسات وبرامج تطلعية لمعالجة الشيخوخة وتطوير اقتصاد الرعاية في إندونيسيا والصين والفلبين وكمبوديا.
- 49 - ولتعزيز نظم الحماية الاجتماعية الوطنية، تدعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كمبوديا وملديف ومنغوليا وفقاً لخطة العمل لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ. ولضمان حصول الجميع على هوية قانونية، عملت اللجنة مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني في باكستان، وبنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، والفلبين، وفيجي لتعزيز التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وقد أدى ذلك إلى تحسينات في تسجيل المواليد في فيجي وتحسين تحليل التفاوتات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.
- 50 - وأوصت لجنة الحد من مخاطر الكوارث التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الثامنة المعقودة في تموز/يوليه 2023، باتخاذ عدة إجراءات رئيسية، منها وضع استراتيجية إقليمية لتحقيق نظم الإنذار المبكر للجميع بحلول عام 2027، تماشياً مع مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع وخطة العمل التنفيذية بشأن نظم الإنذار المبكر للجميع، 2023-2027، التي أطلقها الأمين

(7) إثيوبيا، وأوغندا، وجيبوتي، وزمبابوي، وغامبيا، وغانا، وكينيا، وموزامبيق.

العام في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إطاراً للبلدان وتعاونت مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم الإنذارات المبكرة الشاملة في كمبوديا وملديف.

51 - وفي إطار تعزيز مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب" في جهود التحول الرقمي السريع، واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ العمل مع الدول الأعضاء في سد الفجوة الرقمية من خلال خطة العمل لتنفيذ مبادرة طريق المعلومات الفائقة السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، 2022-2026. وتعمل اللجنة على تيسير تطبيق أدوات ونظم جغرافية مكانية للزراعة القادرة على الصمود ومكافحة تلوث الهواء وإدارة مخاطر الكوارث في الدول الأعضاء.

52 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ركزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشكل متزايد على تحليل سياسات الإدماج في سوق العمل كمحور أساسي للتنمية الاجتماعية الشاملة للجميع ونظم الحماية الاجتماعية، وكرست تقريرها السنوي الرئيسي المعنون "المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" لمسألة الإدماج في سوق العمل. كما واصلت اللجنة تطوير عملها بشأن نموذج مجتمع الرعاية لتعزيز تطوير نظم الرعاية الشاملة سعياً لتحقيق أهداف منها التصدي للانتكاسات الناجمة عن الأزمات المتتالية وعبء الرعاية كحاجز أمام إدماج المرأة في سوق العمل. وتدعم اللجنة البلدان في تطوير وتحديث إحصاءات استخدام الوقت، من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإنتاج الإحصائي. وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تعزيز الشمول الرقمي في منطقة البحر الكاريبي، عقدت اللجنة حلقة عمل حول موضوع "قياس المجتمع الرقمي لأغراض الشمول" لفائدة البلدان التي تسعى إلى وضع مقاييس لتحسين رصد الفجوات وتيسير العمل على تحقيق الشمول الرقمي. وفي أواخر نيسان/أبريل 2024، عقدت اللجنة ومنظمة العمل الدولية الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى المعنونة "نحو مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية" لتعزيز التفكير في الأولويات التي يجب معالجتها في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في عام 2025.

53 - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولاستعراض التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، شاركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإقليمي لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، في تنظيم مؤتمر إقليمي بشأن استعراض الثلاثين سنة المنقضية منذ تنفيذ برنامج العمل، بعنوان "السكان والتنمية: ضمان الحقوق والخيارات". وساعد المؤتمر على تحديد الاتجاهات والانتكاسات في نتائج السكان والتنمية على مر الزمن وأولويات المضي قدماً، واختتم بتقرير إقليمي كمساهمة في التقرير العالمي بشأن استعراض الثلاثين سنة.

54 - وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، أجرت اللجان الإقليمية الخمس استعراضات إقليمية للثلاثين سنة المنقضية منذ تنفيذ برنامج العمل. وستتوج التقارير الإقليمية الناتجة ونتائج المؤتمرات السكانية الإقليمية بالتقرير العالمي عن استعراض الثلاثين سنة المنقضية من تنفيذ برنامج العمل الذي سيثري الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة والمنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

باء - المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة والطريق إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل

55 - باعتبارها المنتديات الرئيسية لأصحاب المصلحة المتعددين لمتابعة واستعراض خطة عام 2030 على الصعيد الإقليمي، أتاحت المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة المعقودة في عام 2024 فرصة لاستعراض التقدم المحرز والتحديات والفرص المتاحة لتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما واصلت المنتديات تيسير التعلم من الأقران وتبادل الخبرات بشأن إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية.

56 - وقد أسهمت المنتديات في حشد العمل المفضي إلى التحول، والاستفادة من رصيد الأمل والزمخ الذي تحقق خلال مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، وإحياء روح التضامن والتعاون نحو مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وأكدت الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة على أهمية فتح مسارات الاستثمار لدفع التحولات المستدامة في القطاعات الرئيسية، ومنها الحماية الاجتماعية والطاقة والتنوع البيولوجي والإجراءات المتعلقة بالمناخ، والتعاون في المجال الرقمي، ودعت إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي.

57 - وركزت المنتديات أيضًا على تدابير تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي لمواجهة التحديات العابرة للحدود في مجالات التجارة والربط بالشبكات، وإحداث تحولات في النظم الغذائية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتحول الرقمي. وشددت المنتديات على الحاجة إلى تعزيز التأهب للتعامل مع الاتجاهات الاجتماعية والبيئية الكبرى، وأجرت مداولات بشأن إعادة تصور نظم العمل والتعلم والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية. وفي عام 2024، حشدت المنتديات مشاركة الدول الأعضاء في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل ودعت إلى عملية تحضيرية شاملة تتضمن آراء وتطلعات النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

جيم - مسائل سياساتية أخرى تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية

58 - بالإضافة إلى المسائل السياسية التي تم تناولها في الفرع ألف أعلاه، أجرت اللجان الإقليمية مداولات في دوراتها السنوية واجتماعاتها الرفيعة المستوى الأخرى بشأن مسائل أخرى ذات صلة بمناطقها. ويحتوي الجدول أدناه على أبرز المسائل التي تناولتها دورات اللجان الإقليمية.

دورات اللجان الإقليمية التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير

اللجنة الإقليمية	الموقع والتاريخ	البيان
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	القاهرة 16-18 كانون الأول/ديسمبر 2023	الدورة الحادية والثلاثون: الجزء الوزاري المعني بموضوع الحوكمة ومنع نشوب النزاعات
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	شلالات فيكتوريا (زمبابوي) 4 و 5 آذار/مارس 2024	الدورة السادسة والخمسون: الجزء الوزاري المعني بتمويل الانتقال إلى اقتصادات خضراء شاملة للجميع
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بانكوك لآسيا والمحيط الهادئ	بانكوك 22-26 نيسان/أبريل 2024	الدورة الثمانون: الجزء الوزاري المعني بتسخير الابتكار الرقمي لأغراض التنمية المستدامة

ثانياً - التطورات والنتائج في مجالات مختارة للتعاون الإقليمي والأقاليمي، في سياقات منها إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

59 - يهدف هذا الفرع إلى تسليط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك مقابل البنود الواردة في القائمة المرجعية التي أعدت لهيئات إدارة كيانات الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة 4/76⁽⁸⁾.

60 - ومنذ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، عززت اللجان الإقليمية بشكل متزايد تعاونها ومشاركتها مع نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما يضمن وجود روابط فعالة بين الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية وإعادة مواءمة عروضها استجابة للاحتياجات والأولويات القطرية.

61 - ولكفالة التشاور المنتظم مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، قامت اللجان الإقليمية بتوجيه عملها على الصعيد القطري وفقاً لإطار الإدارة والمساءلة عن طريق القيام، عند الضرورة، بتنقيح نماذج العمل التي تتبعها في العمل مع المنسقين المقيمين، بما في ذلك مساهماتهم في تقييم الأداء. ووضعت اللجان الإقليمية هياكل ومبادئ توجيهية داخلية لضمان الاستفادة من الكم الهائل من المعارف والممارسات القائمة داخل اللجان، بطريقة متكاملة ومتسقة، بسبل منها منصات التعاون الإقليمي والاتصالات المواضيعية أو أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، لتوفير حلول مثلى لمعالجة الأولويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

62 - وتواصل اللجان الإقليمية توفير البيانات والتحليلات القائمة على الأدلة والتوجيهات السياساتية بشأن الأطر والمسائل الإقليمية والعابرة للحدود دعماً لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أثناء البرمجة على المستوى القطري، ولا سيما من خلال المشاركة، عند الطلب، في التحليلات القطرية المشتركة وصياغة أطر التعاون. وتواصل اللجان الإقليمية، بوصفها جزءاً من مجموعة الدعم المتبادل، توفير ضمان الجودة لجميع التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وخطط العمل المشتركة في مناطقها.

63 - كما تواصل اللجان الإقليمية النهوض بالجهود المبذولة في فرق إدارة العمليات الإقليمية لضمان تبسيط ممارسات التشغيل وتوحيد مكاتب الدعم الإداري بما يؤدي إلى تحقيق الوفورات المتوقعة وتقديم خدمات ذات جودة أعلى.

64 - وتتجسد المجموعة الكاملة لإسهامات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية في تقارير النتائج الإقليمية السنوية على مستوى المنظومة التي تعدها منصات التعاون الإقليمي وتصدر قبل انعقاد المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة.

65 - وفي إطار الهيكل الإقليمي الجديد، الذي ترأسه نائبة الأمين العام، ما برحت اللجان الإقليمية تعمل بنشاط على النهوض بالجهود الرامية إلى تقديم مشورة سياساتية متكاملة، والخبرات ودعم القدرات وتعزيز

(8) انظر <https://unsdg.un.org/resources/un-development-system-reform-checklist-unsdg-entities-governing-bodies>.

العمل المشترك على الصعيد الإقليمي، بما يتسق مع الاحتياجات والأولويات القطرية، على النحو المبين بالتفصيل أدناه.

ألف - تعزيز اتساق السياسات والعمل المشترك على الصعيد الإقليمي

1 - دفع جهود التنفيذ التعاوني لتقديم الدعم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية

66 - تقدم الائتلافات المواضيعية، وهي الأدوات الرئيسية للدعم المشترك بين الوكالات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية تحت رعاية المنصات التعاونية الإقليمية، دعماً على أساس الطلب ومحدد المواصفات، يستفيد من خبرات وموارد الكيانات الأعضاء فيها. وفي منطقة أفريقيا، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بصفتها الجهة المشاركة في إنشاء ائتلافين مواضيعيين وفرقتي عمل، بدور رئيسي في دفع جهود العمل الإقليمي المشترك لدعم تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وفي إطار الائتلاف المواضيعي الأول، استجابت اللجنة لطلبات أفرقة الأمم المتحدة القطرية بمساعدة الدول الأعضاء على تحسين توافر البيانات الجغرافية المكانية؛ وتحديث البيانات الخاصة بمعظم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة⁽⁹⁾؛ وتعزيز قدرات 18 بلداً في استخدام الأدوات الرقمية في جولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2020⁽¹⁰⁾؛ والمساعدة على سد الفجوة الرقمية بين الجنسين من خلال تدريب الشباب والفتيات على مهارات البرمجة الأساسية والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية⁽¹¹⁾. ومن خلال الائتلاف المواضيعي الثالث، يسر اللجنة التدريب على المهارات الرقمية لما عدد 170 فتاة من أنغولا وموزامبيق. وأسهمت اللجنة، في إطار الائتلاف المواضيعي الرابع، في الاجتماع التحضيري الإقليمي بشأن النظم الغذائية في أفريقيا ومن خلال تقديم الدعم الاستشاري لـ 37 بلداً في صياغة وتقديم مساراتها الوطنية. وفي عام 2023، قامت منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا بتقييم الفرص المتاحة لتعميق التعاون مع الاتحاد الأفريقي، بسبل منها مبادرة الهيئتين للمشاركة الاستراتيجية الرفيعة المستوى بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومدراء كيانات الأمم المتحدة الإقليمية.

67 - وفي عام 2023، يسرت منصة التعاون الإقليمي للدول العربية، من خلال ائتلافاتها المواضيعية الثمانية، 10 حوارات إقليمية ومناقشات رفيعة المستوى وحلقات دراسية شبكية، و 5 موجزات سياسات، و 11 تحليلاً، و 3 مذكرات إرشادية، وملفاً قطرياً واحداً. واشتملت هذه المنجزات المستهدفة على مجموعة من المسائل، منها التدابير الرامية إلى تقديم الالتزامات المتعلقة بالمناخ إلى مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة؛ وتحقيق أوجه التآزر بين جوانب العمل الإنساني والإنمائي والسلام؛ وتمويل أهداف التنمية المستدامة؛ والبيانات؛ والتعليم؛ والغذاء. وتشمل الأمثلة على النتائج المحددة تحليلاً مفصلاً للأثر الإقليمي للحرب على غزة، أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع شبكة الخبراء الاقتصاديين التابعة للأمم المتحدة في المنطقة. ونظر التحليل في سيناريوهات منها وقف إطلاق النار واحتمالات انتقال النزاع إلى المنطقة، واختتم بدعوة إلى وقف فوري

(9) انظر <https://ecastats.uneca.org/unsdgsafrica/>

(10) بوتسوانا، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسيشيل، وموريشيوس، وناميبيا. الدعم الجاري: أوغندا، وبنين، ويوروندي، وتونس، وجيبوتي، والصومال، وغامبيا، ونيجيريا.

(11) أنغولا والنيجر وموزامبيق.

إطلاق النار واتباع نهج شامل ومنسق، يشمل الدعم الدولي والتعاون الإقليمي والمساعدات المالية والمشورة السياسية والدعم التقني.

68 - وتولى الائتلاف المواضيعي المعني برفع مستوى الطموحات بشأن العمل المناخي، الذي تقوده اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إجراء التقييم السنوي للمساهمات المحددة وطنياً وللفجوات في الانبعاثات، وذلك بغية إثراء المناقشات بين المنسقين المقيمين والحكومات في الفترة التي تسبق الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأثناءها. وعملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع أعضاء آخرين في الائتلاف والدول الأعضاء لقيادة أسبوع المناخ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتمكين تبادل الحلول المناخية. كما قاد الائتلاف جهود الدعوة المشتركة مثل إشراك الشباب في الإجراءات المناخية وبناء شراكات من خلال مؤتمر المناخ والهواء النظيف.

69 - وأسهمت اللجنة أيضاً في الحوار مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن النمو الشامل للجميع وتمويل التنمية والقدرة على تحمل الدين العام من خلال الائتلاف المواضيعي المعني بالنمو الاقتصادي الشامل للجميع والتعافي من جائحة كوفيد-19. وفي مواجهة الشبخوخة السريعة في المنطقة، قام الفريق العامل الذي تقوده اللجنة بحشد الدعم على نطاق المنظومة لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشبخوخة.

70 - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، تم إطلاق النسخة 2 من منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نيسان/أبريل 2023، والتي تتميز بتركيز مواضيعي أشد وتسعى إلى تحقيق الهدف المتمثل في تقديم استجابات أنسب لطلبات المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ووضعت أفرقة العمل التابعة للمنصة خطة عمل لتلبية الطلب على الدعم، بما في ذلك المساعدة في معالجة الثغرات في أهداف التنمية المستدامة ذات البعد دون الإقليمي أو العابر للحدود. ومن الأمثلة على ذلك عمل الائتلاف المواضيعي المعني بالتنقل البشري، والذي يصدر تقارير وبيانات عن ديناميات الهجرة الحالية في المنطقة. واستجابةً لطلبات المنسقين المقيمين في كولومبيا والمكسيك وأمريكا الوسطى، أصدر الائتلاف تقارير فصائية عن حركات الهجرة المختلطة وأطلقت لوحة متابعة على الإنترنت لتوفير معلومات آنية عن التنقل البشري. كما استجاب الائتلاف لطلبات المنسقين المقيمين في هايتي وجمهورية الدومينيكان من خلال إعداد تحليل مشترك وتوفير دعم لتطوير إطار استراتيجي لمواجهة التحديات واغتنام الفرص في المنطقة الحدودية بين البلدين. كما قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتحليل التحولات الستة لتسريع وتيرة تحقيق الأهداف وتكييفها مع عمل المنصة.

71 - وفي منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، تم تمكين الائتلافات المواضيعية والأفرقة الإقليمية المشتركة بين الوكالات وإعادة مواءمة عملها مع أربعة من أصل ستة مجالات انقالية رئيسية وهي البيئة وتغير المناخ؛ والمنظومات الغذائية المستدامة؛ والتحول الرقمي؛ والحماية الاجتماعية. وتقدم الائتلاف دعماً محدداً للهدف وحسب الطلب بشأن العوامل الحاسمة لتمكين وتسريع التنمية المستدامة في مجالات مثل المساواة بين الجنسين؛ وتنقل أعداد كبيرة من الأشخاص، والنزوح، والقدرة على الصمود؛ والشباب والمراهقون؛ والصحة والرفاه؛ والبيانات والإحصاءات. واللجنة الاقتصادية لأوروبا هي الرئيس المشارك للائتلاف المواضيعي المعني بالبيئة وتغير المناخ، والذي نظم حلقة عمل إقليمية للمنسقين المقيمين وممثلي أفرقة الأمم المتحدة القطرية في أيلول/سبتمبر 2023 حول إدماج تغير المناخ والتلوث والتنوع البيولوجي والانتقال العادل في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في 15 بلداً. وقد أدت ندوة التنوع البيولوجي

التي عُقدت عبر الإنترنت في حزيران/يونيه 2023 إلى بناء قدرات أعضاء الأفرقة القطرية على تحقيق أهداف إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

2 - الجهود الرامية إلى الاستفادة من مراكز إدارة المعرفة لدعم التحول الاقتصادي والاجتماعي وسد الثغرات في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

72 - ركز الدعم، في منطقة أفريقيا، على تحويل الإحصاءات الرسمية وتحديثها على نطاق مجموعة من نظم البيانات. وفي إطار مبادرة تحالف بيانات أهداف التنمية المستدامة، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عشر دول أعضاء⁽¹²⁾ في إنشاء مراكز بيانات وطنية موجهة نحو نشر البيانات الإحصائية الوطنية والوصول إليها، بما في ذلك البيانات اللازمة لتتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. كما ساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بأفريقيا في وضع دليل عن الترميز الجغرافي لتحديث المعلومات الجغرافية المكانية والعمليات الإحصائية في أفريقيا.

73 - وظل مركز الأمم المتحدة الأفريقي لإدارة المعارف، الذي بدء عمله في أيلول/سبتمبر 2023، يقوم بدور مركز جامع من أجل ضمان سبل الوصول إلى البيانات بطريقة متكاملة وإتاحة الموارد المعرفية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة وخطط التنمية الأخرى على مستوى القارة. ويضم المركز مستودعاً للخبرات، وهو أداة تسهل تحديد الخبرات ومواقعها داخل منظومة الأمم المتحدة الإقليمية، ومنصة لمجتمع الممارسين توفر خدمات تيسير المعرفة والتواصل بين الأقران.

74 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، سجل مركز إدارة المعرفة في آسيا والمحيط الهادئ في عام 2022 زيادة بنسبة 150 في المائة في عدد المستخدمين وزيادة بنسبة 70 في المائة في عدد مرات مشاهدة الصفحات، مقارنة بعام 2021 الذي سجل فيه أكثر من 12 000 مستخدم وأكثر من 44 000 مشاهدة للصفحات حتى آذار/مارس 2024. ويستضيف المركز أكثر من 250 من مصادر المعرفة، منها التقارير الرئيسية والتوجيهات السياساتية والأوراق البحثية المقدمة من كيانات الأمم المتحدة الإقليمية. ونظم الفريق العامل المعني بالبيانات والإحصاءات التابع لمنصة التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي يشترك في رئاسته كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مختبراً لتعلم البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لمدة ثلاثة أيام، حضره 23 عضواً من أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية واثنان من منسقي أهداف التنمية المستدامة من المكاتب الإحصائية الوطنية. وقدم تمرين بناء القدرات تدريباً عملياً على تعزيز النظم الإحصائية الوطنية واستكشاف مصادر البيانات المتنوعة.

75 - وفي المنطقة العربية، طورت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا منظومة بيانات إقليمية متماسكة وشاملة في شكل مركز إقليمي لإدارة البيانات والمعارف يسمى "منارة". وفي عام 2023، واصل مركز "منارة" تحسين وظائفه ومخرجاته باستخدام الذكاء الاصطناعي والنماذج اللغوية الكبيرة، وهو ما أتاح لمستخدميه على الموقع الإلكتروني تسجيل 18 000 مرة وصول محسنة وميسورة إلى أكثر من 76 000 مجموعة بيانات من 40 مصدراً مختلفاً. ويتيح المركز أيضاً للمستخدمين الوصول إلى أكثر من 1,6 مليون منشور من 17 كيانات الأمم المتحدة، تغطي جميع الموضوعات المتعلقة بأهداف التنمية

(12) إثيوبيا، وإسواتيني، وبوركينا فاسو، وتونس، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والسنغال، والكاميرون، والمغرب، وموزمبيق.

المستدامة، من بين مجالات أخرى. ويقوم المستخدمون، بما في ذلك المنسقون المقيمون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بالبحث في مركز "منارة" حالياً ويتلقون ردوداً محدثة ومقدمة في الوقت المناسب على استفساراتهم، في شكل مجموعات بيانات أولية، وتصورات لتسهيل التحليل، ومنشورات، وخرائط قائمة على نظام المعلومات الجغرافية، ومقالات إخبارية، ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي عام 2024، سيتم دمج مركز "منارة" بشكل أفضل في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للبيانات ودعم السياسات في المنطقة العربية. وسيتم توفير مصادر إضافية للبيانات والمنشورات وسيتم إطلاق واجهة لغوية كبيرة قائمة على النموذج اللغوي.

76 - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، أحرزت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدماً في توطيد نظامها الخاص بالبيانات ومنصات العروض البصرية للبيانات ونشرها على شبكة الإنترنت. وتعطي الاستراتيجية الأولية لاستخدام التسميات المفتوحة المصدر وقابلية التشغيل البيئي وتتيح إجراء تحليل مقارن بين البلدان. كما أضافت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوابتين جديدتين للبيانات الإقليمية إلى نظامها البيئي، مناهما بوابة عن التفاوتات أمريكا اللاتينية، تنشر عروضاً بصرية للبيانات وبيانات مصنفة يسهل الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت اللجنة منصة CEPALGEO - وهي منصة توفر الوصول إلى البيانات الوصفية الجغرافية المكانية الموحدة ومنتجات رصد الأرض. وتتسق منصة CEPALGEO مع المبادئ التوجيهية للجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية لتعزيز إدارة المعلومات الجغرافية المكانية في المنطقة. وتشارك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في رئاسة الفريق العامل المعني ببيانات وإحصاءات أهداف التنمية المستدامة الذي يقدم الدعم لتعزيز القدرات الإحصائية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. كما وضعت النسخة 2 من منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قائمة من الخبرات لتيسير نشر المشورة السياسية المتكاملة القائمة على الطلب للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية.

77 - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، نظم فريق التنسيق الإقليمي المعني بالبيانات والإحصاءات لأوروبا وآسيا الوسطى، الذي تشترك في رئاسته اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، العديد من الفعاليات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن البيانات والإحصاءات، بما في ذلك أنشطة مشتركة مع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تقييم عالمي للنظم الإحصائية الوطنية في كازاخستان وجورجيا، شارك فيه خبراء بيانات من أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وندوة رفيعة المستوى حول تحديث الإنتاج الإحصائي؛ ومؤتمر مواضيعي حول إدارة المنظمة الإحصائية في أوقات التغيير.

3 - تحقيق أوجه الكفاءة على الصعيد الإقليمي

78 - في سعيها إلى تحقيق الكفاءة من خلال العمليات التجارية المشتركة والممارسات المبسطة على الصعيدين القطري والإقليمي، أسهمت اللجان الإقليمية، بصفتها الرؤساء المشاركين لفريق إدارة العمليات الإقليمية، في تعزيز أهداف الإصلاح الإقليمي.

79 - وعلى مستوى المناطق، أحرز تقدم ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير من خلال عمل أفرقة إدارة العمليات الإقليمية على تعزيز التكامل بين أفرقة إدارة العمليات على المستوى الوطني في الأقاليم وتقديم

التوجيه لها، وتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات بشأن خطط الكفاءة والتوجيه بشأن تنفيذ استراتيجيات العمليات التجارية، وكذلك من خلال تحديد المزيد من الفرص للتعاون الإقليمي وتبادل المعارف.

80 - وباستثناء اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واصلت جميع اللجان الإقليمية تقديم خدمات مشتركة في مجالات الأمن والمؤتمرات والشؤون المالية والمشتريات والموارد البشرية وإدارة المرافق وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء على الصعيد الإقليمي أو بالنسبة للكيانات الموجودة في مواقع المقار. ويسير تنفيذ استراتيجيات العمليات التجارية الإقليمية على المسار الصحيح، ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ استراتيجيات العمليات التجارية الإقليمية إلى تحقيق وفورات في التكاليف منها مبلغ 1,9 مليون دولار متوقع في حالة المنطقة العربية.

81 - وفي منطقة أفريقيا، دعم فريق إدارة العمليات الإقليمية بناء قدرات مراكز التنسيق الإقليمية وأعضاء الفريق في استراتيجيات العمليات التجارية ومكاتب الدعم الإداري ومنهجيات المباني المشتركة لضمان الدعم الفعال على المستوى القطري.

82 - وتزامنا مع بدء تنفيذ استراتيجيات العمليات التجارية الإقليمية لأفريقيا لعام 2023، بدأ فريق إدارة العمليات الإقليمية جهودا منسقة مع كيانات متعددة تابعة للأمم المتحدة لبدء التدخلات الرئيسية، مثل وضع اتفاقات طويلة الأجل مع شركات الترجمة (بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، وخدمات إدارة الفعاليات الافتراضية (بقيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان) وخدمات إنتاج الفيديو/المحتوى الإعلامي المتعدد الوسائط (بقيادة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة).

83 - وبموجب إطار الأماكن المشتركة، أنجز فريق إدارة العمليات الإقليمية عملية ضمان الجودة في جميع البلدان الأفريقية الـ 54 في الربع الأول من عام 2023، وهو في طريقه لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في إنشاء 17 مكانا مشتركا في البلدان المستهدفة بحلول عام 2024.

باء - تعزيز التعاون الأقليمي: المبادرات المشتركة التي اضطلعت بها اللجان الإقليمية

84 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك مشورة سياساتية استراتيجية، واطلع بجهود التواصل، ويسر إجراء حوارات منتظمة بين اللجان الإقليمية، بما في ذلك بين الأمانة التنفيذية وعلى المستويات التقنية، لتعزيز التنسيق والتعاون وضمان الدعم الفعال للمبادرات والعمليات على نطاق المنظومة. وأسفر عمل المكتب عن مزيد من الاتساق والوضوح في العمل المشترك الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في مجال السياسات والدعوة والفعاليات، واستيعاب ابتكاراتها ومنابرها، وإبراز البعد الإقليمي للتنمية المستدامة بشكل فعال في مداولات وتوصيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الحكومية الدولية الأخرى. وأسهم المكتب في إعلاء أصوات اللجان الإقليمية في المناقشات السياسية العالمية، وهو ما أدى إلى زيادة الوعي واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مسائل التنمية المستدامة.

85 - ويشمل العمل الذي تم الاضطلاع به خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقريراً مرحلياً مشتركاً عن أهداف التنمية المستدامة ومسارات التحول في بلدان مختارة، ومدخلات مشتركة في الموجز السياسي الذي أعده الأمين العام بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي، ومجموعة أدوات بشأن المواد الحاسمة الأهمية في مجال التحول في مجال الطاقة للمنسقين المقيمين، فضلاً عن مناسبات جانبية مواضيعية بشأن القدرة

على الصمود في المناطق الحضرية، والعلاقة بين المياه والغذاء والطاقة والنظم الإيكولوجية وتمويل التحول في مجال الطاقة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 ومنتدى تمويل التنمية.

86 - وفي ما يتعلق بالديون، تعاونت اللجان الإقليمية مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دعم فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، حيث قدمت بيانات وتحليلات ومدخلات إقليمية لتقرير "عالم من الديون: عبء متزايد على الازدهار العالمي" الذي أُطلق في تموز/يوليه 2023. وأصدرت اللجان أيضاً موجزاً سياساتياً مشتركاً بعنوان "التصدي لتحديات الدين العام من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعالية: وجهات نظر إقليمية"، ونظمت مناسبة جانبية خلال منتدى تمويل التنمية في عام 2023 حول إعادة النظر في سياسات الدين العام من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولوحة متابعة عالمية للدين العام تقدم لمحة عامة عن الدين العام ومؤشرات الإنفاق الإنمائي على المستوى القطري⁽¹³⁾.

87 - وفي إطار السعي إلى تعزيز التعاون دون الإقليمي في آسيا الوسطى، اشتركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دعم برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى، وهو منصة تقودها البلدان لتسهيل اندماج المنطقة دون الإقليمية في الاقتصاد العالمي. وقد اعتمد مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول وحكومات الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى إعلاناً باكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الذي أقر خارطة طريق لرقمنة البيانات المتعددة الوسائط وتبادل الوثائق على طول ممر النقل عبر بحر قزوين ورحب بخطط إنشاء صندوق استثماري متعدد الشركاء للبرنامج الخاص.

88 - وفي سياق مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية، تتعاون اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتحسين قدرة مقرري السياسات على وضع خرائط طريق لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تعكف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على تعزيز قدرة مقرري السياسات في عدد معين من الدول الأعضاء على الوصول إلى أدوات التمويل المبتكرة لأغراض الإجراءات المتعلقة بالمناخ والتنمية المستدامة، استجابةً لأزمة الغذاء والطاقة والتمويل الثلاثية. وتتعاون جميع اللجان الإقليمية الخمس فيما بينها ومع شركاء الأمم المتحدة الآخرين في مجال القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، وسلاسل الكتل لتيسير التجارة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقياس التدفقات المالية غير المشروعة والحد منها.

89 - وأجرت اللجان الإقليمية مجتمعةً الدراسة الاستقصائية العالمية للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة؛ وأطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قاعدة بيانات مشتركة حول التكامل التجاري الرقمي الإقليمي؛ وتعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تطوير قاعدة بيانات حول استخدام منصات التجارة الإلكترونية في مناطق كل منهما؛ وأصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا كتيباً ودورة مشتركة حول خيارات وأحكام التنمية الشاملة والمستدامة في الاتفاقيات التجارية. وطورت

(13) انظر <https://unctad.org/publication/world-of-debt/dashboard>

اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى والأونكتاد، دورة تدريبية عبر الإنترنت حول دور سلسلة الكتل في تيسير التجارة.

90 - وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إطار صندوق منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية على دعم مشاركة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الإلكترونية للسلع والخدمات عبر الحدود في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك توفير التدريب المشترك على لوائح التجارة الرقمية في المنطقتين.

91 - وتعاونت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مناسبتين جانبيتين على هامش مؤتمر قمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العربية لعام 2023 الذي عقده اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، حيث أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التقرير النهائي حول "الاستثمار المراعي للمساواة بين الجنسين من أجل تحقيق النمو الشامل في شمال أفريقيا" وعقدت مناسبة جانبية حول "دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء في المناطق المتضررة من الزلازل في المغرب" لاستكشاف الاستراتيجيات التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها نساء من أجل بناء القدرة على الصمود وضمان استمرارية تصريف الاعمال.

ثالثاً - خاتمة

92 - تعاملت اللجان الإقليمية مع سياق معقد تشوبه الشكوك في المناطق بغية تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي استجابة للتحديات الملحة في وقت تتآكل فيه روح التضامن العالمي وتعددية الأطراف. وقد استفادت اللجان الإقليمية من قيادتها الفكرية المتطورة وعملها السياساتي والمعياري ومنصاتها الحكومية الدولية ودعمها المصمم خصيصاً للقدرة وشراكاتها مع الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لمواصلة إحداث نقلات مفضية إلى التحول، وهي نقلات محورية لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالات مثل النمو الشامل للجميع وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والطاقة وتحول النظم الغذائية والاتجاهات الديمغرافية والربط الرقمي والحماية الاجتماعية.

93 - وسيؤدي العمل المشترك الذي تضطلع به اللجان الإقليمية إلى النهوض بخطة تمويل التنمية، بما في ذلك النهوض بخطة الأمين العام لتحفيز أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن المضي قدماً بالإجراءات المتعلقة بالمناخ. وستسهم اللجان الإقليمية في توليد مدخلات إقليمية وبناء زخم من أجل تحقيق النتائج الطموحة للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية وصياغة توافق عالمي وإقليمي حول السياسات الاجتماعية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة استعداداً لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في عام 2025.